الأمم المتحدة

TD/B/60/11

Distr.: General
9 October 2013
Arabic
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

**مجلس التجارة والتنمية**
**الدورة الستون**
جنيف، ١٦-٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

## تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الستين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

## تقرير مُقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

المحتويات

*الصفحة*

مقدمة ..... ٣

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المُدرجة على جدول أعماله ..... ٣

ألف- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثاني ..... ٣

باء - التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص ..... ٥

جيم- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ..... ٦

دال - متابعة نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المُتفق عليها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢ ..... ٨

هاء - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس ..... ٨

ثانياً - موجز الرئيس ..... ١١

ألف- البيانات الافتتاحية ..... ١١

باء - الجزء الرفيع المستوى: استشراف المستقبل: الأونكتاد وأنماط النمو الجديدة للتجارة والتنمية ..... ١٥

(A) GE.13-51576 161013 161013

الرجاء إعادة الاستعمال

جيم – الترابط: نحو أنماط جديدة في النمو العالمي ..... ١٧
دال – مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثاني..... ١٨
هاء – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص ..... ١٩
واو – تطوُّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي..... ٢١
زاي– استراتيجيات التنمية في عالم معولم: تزايد الطلب المحلي والإقليمي على النمو المتوازن والمستدام ..... ٢٢
حاء– الاستثمار من أجل التنمية: سلاسل القيمة العالمية والتنمية ..... ٢٣
طاء – إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ..... ٢٤
ياء – تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني ..... ٢٥
كاف– تقرير ندوة الأونكتاد العامة ..... ٢٧
ثالثاً – المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل ..... ٢٨
ألف– افتتاح الدورة..... ٢٨
باء – انتخاب أعضاء المكتب ..... ٢٨
جيم– إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة..... ٢٩
دال – المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل ..... ٢٩
هاء – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ..... ٣١
واو – جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الحادية والستين..... ٣١
زاي– اعتماد التقرير ..... ٣١

المرفقات

الأول – جدول أعمال الدورة الستين لمجلس التجارة والتنمية..... ٣٢
الثاني – الحضور ..... ٣٤

## مقدمة

عُقدت الدورة الستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وعقد المجلس، أثناء الدورة، تسع جلسات عامة هي الجلسات من ١١٠٣ إلى ١١١١.

# أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المُدرجة على جدول أعماله

## ألف- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثاني

### الاستنتاجات المتَّفق عليها ٥١٨(د-٦٠)

*إن مجلس التجارة والتنمية،*

١- *يُعرب عن تقديره* للتقرير المعنون "مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً: قياس وتقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً"؛

٢- *يُحيط علماً* بالاستنتاجات الرئيسية التي خلص إليها التقرير، وهي أن نطاق عملية التنويع في أقل البلدان نمواً قد ضاق على مر السنين إذا ما قيس بالاستناد إلى مؤشر تركّز الصادرات السلعية؛ وأن حصة الصناعة التحويلية في الاقتصادات الوطنية لأقل البلدان نمواً لا تزال منخفضة، وأن هناك بلدين فقط من أقل البلدان نمواً يفوق فيهما نصيب الفرد من إجمالي إمدادات الطاقة الأولية متوسط البلدان النامية الأخرى؛ وأن معظم أقل البلدان نمواً لم تصل بعد إلى وضع تبلغ فيه نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٢٥ في المائة؛

٣- *يُسلِّم* بأن عدة بلدان من أقل البلدان نمواً قد أحرزت تقدماً هاماً في بعض مجالات بناء القدرات الإنتاجية، مثل زيادة الإنفاق العام على التعليم، وزيادة حصة أنشطة البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن ثمة تحديات هائلة لا يزال يتعين التصدي لها في مجالات البُنية التحتية المادية، وتنويع الصادرات وإضافة القيمة، والحصول على التمويل، وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وتحسين البيئة الإجمالية للأعمال التجارية؛

٤- *يلاحظ بقلق* أن حالة القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً تخضع لقيود ونواقص شديدة، وأن ضعف هذه القدرات الإنتاجية هو سبب ونتيجة لضعف روابط الإنتاج والافتقار إلى التنويع وإضافة القيمة في اقتصاداتها؛

٥- *يُسلِّم* بأهمية استخدام المؤشرات لفهم حالة القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً ولتمكين هذه البلدان من اتخاذ إجراءات مُحددة تهدف إلى التعجيل بعملية التحوّل الهيكلي لاقتصاداتها ورصد النتائج المُحقَّقة؛

٦- مع التسليم بأن مهمة قياس وتقييم أداء القدرات الإنتاجية هي مهمة مُعقَّدة وصعبة بالنظر إلى عدد المجالات التي يتعين تقييمها وقياسها ونُدرة البيانات المتاحة، *يُرحِّب* بمبادرة أمانة الأونكتاد في هذا المجال كجزء من مساهمتها في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً وإنجاز الولاية التي اعتُمدت في الدوحة على النحو المُحدَّد في الفقرة ٦٥(ﻫ) منها، ويُشجع الأونكتاد على تعزيز مشاوراته مع حكومات أقل البلدان نمواً بهدف دعمها في استخدام هذا العمل التحليلي لتحديد ومعالجة فجوات السياسات العامة؛

٧- *يُشدِّد* على حاجة أقل البلدان نمواً لاتخاذ إجراءات من أجل تحسين كمية ونوعية البيانات المتاحة في هذه البلدان، بما في ذلك بناء القدرات الإحصائية الوطنية وآليات الرصد الوطنية، بدعم من الأونكتاد والشركاء الإنمائيين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم هذا الدعم؛

٨- *يُشجِّع* الحكومات الوطنية لأقل البلدان نمواً على مواصلة ما تبذله من جهود لتحسين بيئتها الاقتصادية المحلية، وتعبئة الموارد المحلية، وتيسير نمو وتطوّر القطاع الخاص؛

٩- *يُشجِّع* الشركاء في التنمية على مواصلة تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً في مجال بناء القدرات الإنتاجية بما يتوافق مع برنامج عمل اسطنبول؛

١٠- *يؤكِّد* أهمية تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فيما بين أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية الأخرى والشركاء في التنمية، من أجل إرساء أساس أقوى لبناء قدراتها الإنتاجية؛

١١- *يطلب* من الأونكتاد أن يعمل، في إطار ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، على تعزيز عمله التحليلي بهدف وضع مقاييس للأداء ومؤشرات مُحدَّدة كمياً لقياس القدرات الإنتاجية للاقتصادات، بغية توفير منهجية عملية ومبادئ توجيهية في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بكيفية إدماج القدرات الإنتاجية في صُلب سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية في أقل البلدان نمواً.

*الجلسة العامة ١١١١*
*٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*

## باء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص

### الاستنتاجات المُتفق عليها ٥١٩(د-٦٠)

*إن مجلس التجارة والتنمية،*

١- *يُسلِّم* بأهمية التجارة بين البلدان الأفريقية في التنمية الاقتصادية لأفريقيا، ويؤكّد الالتزام السياسي المتجدّد للقادة الأفارقة بتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، على النحو الذي ينعكس في مقررات رؤساء الدول والحكومات الأفارقة في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢؛

٢- يرحّب بصدور *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣* الذي أعدّته أمانة الأونكتاد تحت العنوان الفرعي *"التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص"*؛

٣- *يحيط علماً* بالرسالة الرئيسية التي تضمنها التقرير - وهي أن التجارة بين البلدان الأفريقية تتيح فرصاً لتحقيق النمو المستمر والتنمية، وخلق فرص العمل - ويؤكد أن الاستفادة من هذه الفرص تتطلّب، فيما تتطلّبه، إطلاق دينامية القطاع الخاص والأخذ بنهج إزاء التكامل الإقليمي يقوم على التنمية؛

٤- *يلاحظ* أنه بالرغم من حدوث بعض النمو الاقتصادي، لا يزال حجم التجارة بين البلدان الأفريقية منخفضاً بالنسبة للإمكانات التجارية للقارة ومقارنة بالتجارة داخل الأقاليم في قارات أخرى. فقد حدث انخفاض كبير في حصة التجارة بين البلدان الأفريقية بالنسبة إلى التجارة العالمية لأفريقيا على مدى العقدين الماضيين؛

٥- *يُسلِّم* بأن من العقبات الرئيسية أمام تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية ما يتمثّل في ضعف نوعية البُنية التحتية، وعدم حدوث تحوّل هيكلي، ونقص القدرة على الحصول على الائتمانات، وعدم الاستقرار السياسي، وعدم توافر بيئة مواتية للأعمال التجارية، والتنفيذ غير المتكافئ لاتفاقات التجارة الإقليمية، وفي بعض الحالات عدم مشاركة القطاع الخاص إلا بقدر محدود في عملية التكامل الإقليمي؛

٦- *يُسلِّم* بأن للقطاع الخاص دوراً بالغ الأهمية يتعين أن يؤديه في تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، ويؤكّد ضرورة وجود حوار منتظم بين الدولة والقطاع الخاص وضرورة أن يكون القطاع الخاص مشارِكاً فاعلاً في عملية التكامل الإقليمي؛

٧- *يعتبر* أن تعزيز ريادة الأعمال وبناء القدرات التوريدية هما أمران حيويان لتعزيز قدرة مؤسسات الأعمال المحلية على إنتاج وتصدير السلع، ويُشجع في هذا الصدد الحكومات الأفريقية على تدعيم تنمية القطاع الخاص بوسائل منها تحسين البُنية التحتية،

وتنمية القدرات البشرية، وتحسين فرص الحصول على الائتمانات، وتبسيط الإجراءات فضلاً عن القوانين واللوائح التي تنظّم أنشطة الأعمال؛

٨- *يعتبر كذلك* أن تحسين القدرة الإنتاجية والتنافسية لأفريقيا هو وسيلة من الوسائل الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. والتجارة بين البلدان الأفريقية ينبغي أن تُعزّزها دولة تؤدي دوراً فاعلاً في عملية التنمية الاقتصادية وتدعمها بيئة تمكينية على جميع المستويات من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية؛

٩- *يؤكد* ضرورة تحسين توزيع فوائد التجارة الإقليمية فيما بين البلدان الأفريقية، وضرورة استخدام التجارة بين هذه البلدان كمنطلق نحو الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي؛

١٠- *يُشجع* شركاء أفريقيا في التنمية على مواصلة دعم عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا، وتعزيز هذا الدعم حيثما أمكن، كخطوة هامة في اتجاه تعزيز القدرة التنافسية وخلق فرص العمل والحد من الفقر في أفريقيا؛

١١- *يطلب* من الأونكتاد أن يواصل، في نطاق ولايته وفي حدود الموارد المتاحة، ما يضطلع به من أعمال بحث وتحليل بشأن قضايا تنمية أفريقيا، وأن يُعزّز الأثر الإنمائي لأنشطته من خلال أركان عمله الثلاثة، ويشجع الأونكتاد على مواصلة تعاونه مع جهات منها مفوضية الاتحاد الأوروبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وغيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة.

*الجلسة العامة ١١١١*
*٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*

## جيم- استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

### المقرر ٥٢٠(د-٦٠)

*إن مجلس التجارة والتنمية،*

١- *يحيط علماً* بأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع الجهات المستفيدة والشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية الأخرى ويلاحظ كذلك أن نفقات أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد ظلت ثابتة في عام ٢٠١٢ مقارنة بعام ٢٠١١؛

٢- *يعرب عن قلقه* إزاء انخفاض المساهمات على النحو المبين في الفصل الأول من الوثيقة TD/B/WP/253 واضعاً في اعتباره القيود الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

٣- *يشجع* الشركاء الإنمائيين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم مساهمات متعددة السنوات لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد على أن يفعلوا ذلك من أجل زيادة الشفافية والقدرة على التنبؤ في تخطيط برامج المساعدة التقنية ذات الصلة والاستدامة في تنفيذها، ويبرز أهمية الصناديق الاستئمانية غير المخصصة لغرض محدد؛

٤- *يعرب عن تقديره* لاستمرار زيادة النفقات الداعمة لأقل البلدان نمواً ويحث الأمانة على الاستمرار في ضمان إعطاء الأولوية لهذه البلدان؛

٥- *يحيط علماً* بتزايد مشاركة الأونكتاد في الأنشطة المرتبطة بتنفيذ الإطار المتكامل المعزز ويطلب من الأمانة مواصلة تعزيز مساهمتها في الإطار المتكامل المعزز؛

٦- *يحيط علماً* بجهود الأمانة في سبيل تعزيز أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد في إطار صناديق استئمانية مواضيعية متعددة السنوات ومتعددة المانحين، بغية تشجيع تحقيق المزيد من الاتساق في تخطيط تلك الأنشطة وتنفيذها وضمان التزام البلدان بها في الآن ذاته، ويطلب إلى الأمانة أن تكفل وجود آليات فعالة لرصد هذه الصناديق ومساءلتها وأن تواصل ضمان التآزر الفعال بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة؛

٧- *يحيط علماً أيضاً* بما تبذله الأمانة من جهود مستمرة من أجل ضمان وتوسيع نُهج الإدارة القائمة على النتائج ويبرز أهمية هذه العملية في تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك استخدام مؤشرات الأداء الموحدة للأمم المتحدة التي تتيح قياس الأثر أثناء التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم، وأهمية تقديم المساعدة التقنية على نحو فعال وشفاف والإسهام في كفاءة عمل الأونكتاد وفعاليته، ويطلب إلى الأمانة أن تواصل بذل هذه الجهود؛

٨- *يشجع* جميع المانحين على استخدام قائمة الطلبات المجمّعة التي أعدتها الأمانة بوصفها أداة مهمة لتخصيص مساهماتهم وفقاً لاحتياجات البلدان المستفيدة وأولوياتها، بغية ضمان الشفافية والالتزام في أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد؛

٩- *يلاحظ* بتقدير اضطلاع الأونكتاد بدور قيادي في المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية؛

١٠- *يحيط علماً* بمشروع استراتيجية الأونكتاد لجمع الأموال من أجل التعاون التقني، ويقر بأهميته، ويتطلع إلى المضي في بحثه وتحسينه في إطار رسمي لضمان أن تفضي جهود جمع الأموال إلى مستويات الموارد اللازمة لتلبية الطلب المتزايد على التعاون التقني.

*الجلسة العامة ١١٠٧*
*٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*

## دال- متابعة نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المُتفق عليها في الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

### المُقرر ٥٢١(د-٦٠)

*إن مجلس التجارة والتنمية،*

*إذ يُذكِّر* بالمُقرر الذي اتخذه الأونكتاد الثالث عشر بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة، وإذ يُعيد تأكيد مُقرره الصادر في دورته الاستثنائية السادسة والعشرين والوارد في الوثيقة TD/B(S-XXVI)/L.1، وبغية تدعيم الأونكتاد،

١- *يُقرر*:

(أ) أن *يُعرب* عن تقديره للأمانة للجهود التي بذلتها في إعداد التقرير المرحلي بشأن تنفيذ خطة العمل الرامية إلى تحسين التنظيم والإدارة في الأونكتاد، كما يرد في الوثيقة TD/B/60/5؛

(ب) أن *يطلب* إلى الأمانة تحسين التنظيم والإدارة في الأونكتاد من خلال تنفيذ خطة العمل المُقدمة، واستناداً إلى مداولات مجلس التجارة والتنمية في دورته الستين في إطار البند ١٢(أ) من جدول الأعمال؛

٢- *يتوقّع* أن يتلقى في دورته الحادية والستين تقريراً مرحلياً شاملاً بشأن التنفيذ، ويرحب كذلك بإطلاعه على المستجدات قبل انعقاد تلك الدورة.

*الجلسة العامة ١١١١*
*٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣*

## هاء- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

**مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثاني**

١- في جلسة المجلس العامة (الختامية) ١١١١ المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عَرض رئيس اللجنة الأولى للدورة تقريره المُقدّم إلى المجلس. وأحاط المجلس علماً بتقرير اللجنة الأولى للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/60/SC.I/L.1 وأقرّ الاستنتاجات المُتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/60/SC.I/L.2 (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

**التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص**

٢- وفي الجلسة العامة (الختامية) ١١١١ أيضاً، المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، عَرَضت نائبة رئيس اللجنة الثانية للدورة تقريرها المُقدم إلى المجلس. وأحاط المجلس علماً

بتقرير اللجنة الثانية للدورة كما يرد في الوثيقة TD/B/60/SC.II/L.1 وأقرّ الاستنتاجات المُتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/60/SC.II/L.2[1] (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه).

**استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد**

٣- اعتمد المجلس، في جلسته العامة ١١٠٧ المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، مشروع المقرر المتعلق بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل تلك الأنشطة، كما يرد في الوثيقة TD/B/WP/255، المرفق الأول.

**تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني**

٤- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٠٩ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بالتقرير الذي أعدّته أمانة الأونكتاد (TD/B/60/3) والبيانات التي أدلت بها الوفود. وقرّر المجلس، وفقاً لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧، أن يتضمن تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة عن أعمال دورته الستين سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند.

**تقرير ندوة الأونكتاد العامة**

٥- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١١٠ المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بالتقرير المتعلق بندوة الأونكتاد العامة الرابعة، كما يرد في الوثيقة TD/B/60/6.

**مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية**

٦- في الجلسة العامة ١١٠٧، وفي إطار هذا البند من جدول الأعمال، أطلَع رئيس المجلس الدول الأعضاء على التقدم المحرز في اجتماع لمكتب المجلس والمنسّقين الإقليميين في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ فيما يتعلق بالنظر في المواضيع التي ستتناولها الدورة السادسة للجنة التجارة والتنمية والدورة السادسة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية. وبعد عَرض المواضيع، وافق المجلس على المواضيع التي ستتناولها لجنة التجارة والتنمية، على النحو التالي:

(أ) دور التجارة الدولية في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) تطوير شبكة نقل مستدامة وقادرة على التكيّف بالنظر إلى التحديات الناشئة.

٧- ووافق المجلس أيضاً على المواضيع التي ستتناولها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، على النحو التالي:

(أ) تنظيم المشاريع وبناء القدرات الإنتاجية: استحداث الوظائف عن طريق تنمية المشاريع؛

(ب) التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الشاملة للجميع.

(١) وُزّعت هذه الوثيقة في غرفة الاجتماع كورقة غير رسمية.

**التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي**

٨- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٠٧، بالتقرير السنوي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن دورتها السادسة والأربعين (A/68/17) المعقودة في نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة من ٨ إلى ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣.

**تقرير لجنة التجارة والتنمية**

٩- في الجلسة العامة ١١٠٧ أيضاً، أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الخامسة (TD/B/C.I/31).

**تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية**

١٠- في الجلسة العامة ١١٠٧ أيضاً، أحاط المجلس علماً بالاستنتاجات التي اتفقت عليها الفرقة العاملة في دورتها الخامسة والستين ومشروع المقرر الذي أعدته في تلك الدورة، وأقر تلك الاستنتاجات ومشروع المقرر، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/WP/255.

**تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة للدورات التدريبية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وأثرها ذي الصلة؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٤**

١١- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة ١١٠٧ أيضاً، بتقرير الهيئة الاستشارية كما يرد في الوثيقة TD/B/60/CRP.2.

**مسائل أخرى**

١٢- وافق المجلس، في الجلسة العامة (الختامية) ١١١١، على التعديلات المُقترح إدخالها على النموذج "ألف" من شهادة المنشأ من نظام الأفضليات المُعمّم، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/60/10.

١٣- ولاحظ المجلس، في جلسته العامة الختامية أيضاً، أنه قد نظر في بقية مشاريع اختصاصات الدورتين الثالثة والرابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون الاقتصاديين، واجتماع الخبراء بشأن تأثير الوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك عن طريق تسليط الضوء على التحويلات المالية، على التنمية: التمكين الاقتصادي للنساء والشباب. وقرّر المجلس أن تواصل المجموعات الإقليمية مشاوراتها وأن تُنجز الصيغة النهائية للاختصاصات بتفويض للسلطة في اجتماع يعقده المكتب في المستقبل أو مشاورات يُجريها رئيس مجلس التجارة والتنمية.

## ثانياً- موجز الرئيس[٢]

### ألف- البيانات الافتتاحية

١٤- أدلى المتكلمون التالي ذكرهم ببيانات افتتاحية: وزير الثقافة والفنون والتراث في دولة قطر ورئيس الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد؛ والرئيسان المُنتهية ولايتهما (إستونيا وكازاخستان) لمجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة والخمسين؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الستين؛ والأمين العام للأونكتاد؛ وممثل إكوادور باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل إثيوبيا باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل العراق باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي؛ وممثل اليابان باسم مجموعة الدول التي تضم أستراليا وسويسرا وكندا والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛ وممثل هنغاريا باسم المجموعة دال؛ وممثل بنن باسم مجموعة أقل البلدان نمواً؛ وممثل باراغواي باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل سري لانكا باسم مجموعة الـ ١٥؛ وممثل الصين؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل جنوب أفريقيا؛ وممثل اليابان؛ وممثل هندوراس؛ وممثل تايلند؛ وممثل المكسيك؛ وممثل المغرب؛ وممثل سويسرا؛ وممثل نيبال؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل الأرجنتين؛ وممثل ماليزيا؛ وممثل مصر؛ وممثل بوركينا فاسو؛ وممثل رواندا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل الجزائر؛ وممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال.

١٥- وقال رئيس الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد إن ولاية الأونكتاد الشاملة تتيح للدول الأعضاء فرصاً لمناقشة جميع جوانب عملية التنمية العالمية وإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق وعود التنمية المتفق عليها دولياً. وأضاف قائلاً إنه يجب على الأونكتاد أن يكفل أن يكون النظام الاقتصادي العالمي قائماً على أساس الاحترام المتبادَل والمسؤولية المشتركة لجميع الجهات صاحبة المصلحة في سعيها إلى بلورة وتنفيذ جدول أعمال إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن جدول الأعمال هذا ينبغي أن يكون محسّناً وقابلاً للاستدامة، مُلاحِظاً أن الأخذ بهذا النهج يتطلب إجراء تقييم صريح لما كان وما لم يكن ناجعاً. وأشار إلى أن انعقاد الأونكتاد الرابع عشر في عام ٢٠١٦ سيتيح للدول الأعضاء فرصة فريدة للمشاركة في أول حدث عالمي رئيسي لتنفيذ جدول الأعمال الإنمائي الجديد.

(٢) ترد على الموقع الشبكي للأونكتاد (http://unctad.org/meetings) نسخ إلكترونية (PDF) لبيانات المندوبين بالشكل واللغة اللذين وردت بهما. وتُتاح، بناءً على الطلب، ملفات سمعية (باللغة الأصلية واللغة الإنكليزية) للبيانات العامة والبيانات التي أُدلي بها في الجزء الرفيع المستوى، وغير ذلك من البيانات.

١٦- وقال رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته (إستونيا) إن مناسبة حلول ذكرى مرور ٥٠ سنة على إنشاء الأونكتاد ستتيح فرصة لتعزيز عمل الأونكتاد. وقال رئيس مجلس التجارة والتنمية المنتهية ولايته (كازاخستان)، مستشرفاً آفاق المستقبل، إن من شأن تعزيز تعاون الأونكتاد مع مبادرات كمبادرة منتدى أستانا الاقتصادي، أن يقوّي التماسك والتركيز في تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي، وهو أمر يتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى الأعمال التحضيرية لعام ٢٠١٥ والأونكتاد الرابع عشر.

١٧- ورحّب رئيس مجلس التجارة والتنمية في دورته الستين بقرار جعل الاحتفال بذكرى مرور ٥٠ سنة على إنشاء الأونكتاد حدثاً استشرافياً، وأشار إلى عدة عمليات دولية مرتقبة، مثل عملية استعراض الأهداف الإنمائية للألفية وبلورة جدول الأعمال الإنمائي العالمي لما بعد عام ٢٠١٥. وفي هذا السياق، تعهّد بأن يولي أولوية عالية للعمل مع الأمين العام من أجل ضمان أن يقدم الأونكتاد ما يُتوقع منه أن يقدمه من إسهامات في هذه العمليات. وفي الوقت نفسه، ستتواصل الأعمال التحضيرية للأونكتاد الرابع عشر والأعمال العادية التي يضطلع بها الأونكتاد. وقال إنه يعتزم، مغتنماً هذه الفُرص، الشروع في عقد اجتماعات على مستوى السفراء.

١٨- وسلّط الأمين العام للأونكتاد الضوء على التحوّل العميق للمشهد الاقتصادي العالمي مع بروز الجنوب العالمي. وشدّد على الدور الرائد الذي يؤديه الأونكتاد في توثيق وتحليل الآثار السياساتية المترتبة على التحوّل في توازن الاقتصاد العالمي ونمو التجارة بين الجنوب والجنوب. وأشار إلى أن بإمكان الأونكتاد، بما يُجريه من بحوث وتحليلات ابتكارية بشأن طائفة من قضايا التنمية، أن يكون مورداً هاماً للخبرة فيما يتصل بإعادة التفكير في استراتيجيات التنمية. وقال إنه واثق من أن الأونكتاد، بوصفه محفلاً غير تفاوضي، يمكن أن يساعد في الخروج من المأزق الذي وصلت إليه المفاوضات في جولة الدوحة. وأضاف قائلاً إنه يأخذ على محمل الجدّ ما وُجّه إلى الأونكتاد من انتقادات تتعلق بالتنظيم والإدارة، ويتعهد بأن يدعم دعماً كاملاً نهج الإدارة القائمة على النتائج. وأشار إلى أن توصيات وأفكار الأونكتاد المتصلة بالسياسات ينبغي أن تُترجم إلى إجراءات ملموسة وقابلة للتنفيذ، ذلك لأن أهمية عمل الأونكتاد تُقاس بمدى تأثير هذا العمل على المستوى القطري. وقال إنه سيعمل على تعزيز تعاون الأونكتاد مع الوكالات الشريكة في منظومة الأمم المتحدة وفي البلدان ومع الشركاء في مقر الأمم المتحدة، مثل إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كما سيعمل على تعزيز الشراكات مع المجتمع المدني. وتابع قائلاً إن زيادة أهمية وتأثير عمل الأونكتاد تتطلب شراكة أقوى وتواصلاً أفضل مع الدول الأعضاء. كما دعا الدول الأعضاء إلى تمتين التزامها بالعمل مع الأونكتاد بالنظر إلى أنه منظمة يوجّهها الأعضاء. وأخيراً، قال إنه يعتزم المطالبة بإعطاء الأونكتاد مكانته التي يستحقها في الإسهام في وضع وإدارة أهداف للتنمية المستدامة في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، كما أنه يعتزم أن يعمل على إبراز أهمية عمل الأونكتاد على المستوى الدولي.

١٩- وأشار جميع المندوبين تقريباً إلى مناسبة الاحتفال في عام ٢٠١٤ بذكرى مرور ٥٠ سنة على إنشاء الأونكتاد، وحثوا على اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه المناسبة للتفكير في إنجازات الأونكتاد، وآفاق عمله، والتحديات التي تواجهه، من أجل رسم معالم ما يمكن أن يُقدمه في المستقبل من إسهامات في مجال التجارة والتنمية.

٢٠- واتّفق جميع المندوبين تقريباً على أنه ينبغي أن يضطلع الأونكتاد بدور رئيسي في وضع جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥. وأُشير إلى أن ولاية الأونكتاد المتمثلة في معالجة قضايا التجارة والاستثمار والتنمية والتمويل معالجة متكاملة تتيح له فرصة لا نظير لها للإسهام في تحديد أهداف طموحة وقابلة للتحقيق.

٢١- وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء عدم كفاية وتفاوت التقدم المحرز في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتعهد هؤلاء المندوبون وعدة مندوبين آخرين بالالتزام الكامل بتقديم المساعدة التقنية والمالية بهدف القضاء على شأفة الفقر المدقع. وأعرب ممثل مجموعة من البلدان النامية عن قلقه إزاء انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى السنتين الأخيرتين.

٢٢- وأعرب بعض المندوبين وبعض ممثلي المجموعات الإقليمية عن تأييدهم لعملية متابعة فعالة تُجرى في الوقت المناسب فيما يتعلق بتقرير وحدة التفتيش المشتركة، ورحبوا بتركيز التقرير على الشفافية والمساءلة والأخذ بنهج الإدارة القائمة على النتائج.

٢٣- وأثار بعض ممثلي المجموعات الإقليمية مسألة الحاجة إلى تقوية الدعم المقدم إلى أقل البلدان نمواً وأفريقيا؛ وأشار البعض إلى حالات تحقّق فيها النجاح بفضل الدعم المستمر المقدّم إلى هذه البلدان. وأُشير إلى أهمية بناء الشراكات الأقاليمية في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أحد الاستنتاجات التي خلص إليها *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣*، مما أفضى إلى تحقيق نتائج إيجابية لصالح العديد من البلدان. وقال هؤلاء الممثلون إنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً.

٢٤- وأعاد العديد من المندوبين تأكيد دعمهم المستمر لعمل الأونكتاد في مجالي الاستثمار والدعم التقني، خصوصاً لصالح أقل البلدان نمواً، مما أسهم في إبراز مكانة الأونكتاد.

٢٥- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن توصيات الأونكتاد في مجالات مثل قطاع الخدمات كانت مهمة بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. وأشار إلى أنه ينبغي تحديث سير تنفيذ برنامج عمل ألماتي.

٢٦- ودعا ممثلا مجموعتين إقليميتين الأونكتاد إلى تعزيز الجهود المبذولة لدعم التنمية لصالح الشعب الفلسطيني. ولاحظ أحد الممثلين الحاجة إلى وجود صلة وصل تتيح للدول الأعضاء التفاعل مع الأونكتاد بشأن الانعكاسات الأوسع نطاقاً لهذا الموضوع.

٢٧- وأشاد العديد من ممثلي المجموعات الإقليمية والمندوبين بالأونكتاد لما تضمنه *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٣* من تحليلات وأفكار تتصل بالسياسات. وأعرب هؤلاء الممثلون والمندوبون عن تأييدهم للرأي الذي عبّر عنه التقرير ومفاده أن الأزمة المالية والاقتصادية

العالمية هي انعكاس لتغيّر هيكلي في الاقتصاد العالمي تلزم معالجته عن طريق تغيير استراتيجية النمو المهيمنة. وأعربوا، بصفة خاصة، عن تأييدهم لضرورة التحوّل عن استراتيجيات النمو الذي تقوده الصادرات إلى عملية نمو يقودها الطلب المحلي وتزايد التكامل الإقليمي. وأعرب بعض المندوبين عن تأييدهم للتوصيات المتعلقة بتنظيم القطاع المالي وتوجيه الأموال نحو الاقتصاد الحقيقي.

٢٨- وقال ممثلو عدة مجموعات إقليمية إن العالم لا يزال يعاني وطأة التباطؤ الاقتصادي وإن هذا يؤثر تأثيراً أكبر على البلدان الضعيفة. وأُشير إلى *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٣* كمثال على المساهمة الناجحة للأونكتاد التي يمكن أن تكون بمثابة دليل يسترشد به العديد من البلدان. كما أعرب هؤلاء الممثلون عن تقديرهم لما يُجريه الأونكتاد من بحوث وما يُصدره من منشورات، مثل *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*.

٢٩- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن قلقه من ألا يُسفر الاجتماع الوزاري المقبل لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في بالي بإندونيسيا عن تحقيق نتائج ملموسة لصالح البلدان النامية. ورأى ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن الاجتماع سيُغيّر الوضع وأنه ينبغي للأونكتاد أن يحمي مصالح البلدان الأشدّ تعرّضاً للتهميش. واتّفق بعض المندوبين على أنه لا يمكن لأي بلد أن يتصدى وحده للتحديات الإنمائية الراهنة وسلّموا بالوضع الفريد للأونكتاد في بناء توافق في الآراء فيما بين أعضائه.

٣٠- ولاحظ ممثل مجموعة من البلدان النامية أنه لا يمكن التصدي للتأثير المتباين للعولمة إلا من خلال عملية إصلاح للقطاع المالي تكون شاملة وجامعة، وهي عملية تتطلب شراكات عالمية متجددة وتُقلص الفجوة التجارية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٣١- وسلّط عدة ممثلين لمجموعات إقليمية ومنظمة حكومية دولية واحدة الضوء على الخبرة الفريدة التي يتمتع بها الأونكتاد ومساهمته في مجال الاستثمار، وقيمة نتائج البحوث الواردة في تقارير الأونكتاد بشأن القضايا ذات الصلة بالاستثمار. وشدَّدت وفود عديدة على أهمية سلاسل القيمة العالمية بالنسبة للتجارة والتنمية، وسلَّطت الضوء على فُرص النمو والتقدّم التي يمكن أن تنشأ عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مُشيرة إلى أهمية البحوث التي يُجريها الأونكتاد حول هذا الموضوع. إلا أن مندوبَيْن اثنين حذرا من استبعاد عدد من البلدان النامية من سلاسل القيمة العالمية، بينما سلّط مندوب واحد وممثل لمنظمة من منظمات المجتمع المدني الضوء على المخاطر التي قد تتعرّض لها البلدان النامية في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، كأن تبقى حبيسة أنشطة ذات قيمة مضافة متدنية، واعتبار الأجور من قبيل التكاليف، وحرمان العمال من حقوقهم، وزيادة تبعية البلدان النامية. ودعا بعض المندوبين إلى زيادة المساعدة في وضع السياسات من أجل مساعدة البلدان النامية على التقدم والتحوّل من اقتصادات تعتمد على السلع الأساسية، وارتقاء سلاسل القيمة العالمية. وطلب أحد الممثلين إلى الأونكتاد تقديم المزيد من المعلومات حول البدائل المتاحة لإصلاح آلية تسوية المنازعات بين الدولة والمستثمر. وشجّع العديد من الممثلين والمندوبين الأونكتاد

على مواصلة دعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود لبناء قدراتها ولتصميم وتنفيذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة ومتماسكة في مجال التجارة والتنمية.

٣٢- ولاحظ بضعة ممثلين لمجموعات إقليمية أن تحسين القدرة التكنولوجية والابتكارية يؤدي دوراً هاماً في استراتيجيات النمو والتنمية الناجحة في البلدان النامية. ولاحظ مندوبان أيضاً ضرورة نقل التكنولوجيا إلى جانب بناء القدرات من أجل تمكين البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، من الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية والاستفادة منها استفادة كاملة. ولاحظ مندوب آخر أن التجارة تُسهم أفضل إسهام في تنمية البلدان النامية عندما تؤدي إلى حفز الصناعة المحلية والتقدم التكنولوجي.

٣٣- وأشار مندوبان إلى ما تنطوي عليه حالة البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية من قيود خاصة تحدّ من تحسين الأداء التجاري للبلدان النامية غير الساحلية، مما يجعل من الصعب على هذه البلدان أن تشارك في سلاسل القيمة العالمية. كما لاحظ عدة ممثلين لمجموعات إقليمية، بالإضافة إلى عدة مندوبين، الفرصة المحتملة لاستفادة البلدان النامية من التوصّل في إطار منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق حول تيسير التجارة يُتفاوَض عليه في بالي بإندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

## باء- الجزء الرفيع المستوى: استشراف المستقبل: الأونكتاد وأنماط النمو الجديدة للتجارة والتنمية

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٣٤- بحث أعضاء حلقة النقاش والمشاركون، أثناء الجزء الرفيع المستوى، مفهوم أنماط النمو الجديدة، وتناولوا العوامل التي من شأنها أن تمكّن الاقتصادات النامية من تحقيق نمو مستدام، وركزوا على إخفاقات النماذج الإنمائية السابقة والحالية، فضلاً عن الاتجاهات المتصلة بالتكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية.

٣٥- وفي سياق العروض التي قُدمت في حلقة النقاش، وصف وزير التجارة والصناعات التقليدية في تونس إخفاقات النموذج الإنمائي الذي طُبق في بلده منذ فترة الخمسينات من القرن الماضي، فقد كان توزيع تراكم الثروة توزيعاً غير متساوٍ مما أثار شواغل جدية في مجال السياسات العامة وأفضى إلى وجود "بلدين" في بلد واحد: بلدٌ حقق درجة عالية من التقدم، والآخر يتسم بعدم المساواة في توزيع الدخل، والبطالة. وقال إن من المهم رسم سياسات تشمل تدابير توجه النفقات العامة في اتجاه خلق فرص العمل. وأضاف قائلاً إن توزيع فرص العمل والثروة ينبغي أن يكون توزيعاً متساوياً فيما بين الطبقات؛ فمن شأن ذلك أن يقوي الطلب المحلي ويدعم الاقتصاد. وقال إنه ينبغي اتباع نهج عالمي إزاء النمو وينبغي للأونكتاد أن يواصل بحوثه بشأن استحداث نموذج جديد للتنمية الاقتصادية العالمية على أن يؤخذ في الاعتبار إطار العولمة وضرورة إعطاء دور أكبر لبلدان الجنوب.

٣٦- وركز الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات على دور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في قطاع الخدمات كمحفز للنمو والتنمية. وقال إن ثمة مكاسب يحققها الجمع بين تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وقطاع الخدمات. فما فتئ قطاع الخدمات يمثل مشترياً رئيسياً لمعدات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ وفي الوقت نفسه، أدت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات إلى حدوث تحول في قطاع الخدمات من خلال تحسين الأداء والنوعية. وأضاف قائلاً إن من المهم عدم إغفال الفرص المتاحة المنقطعة النظير لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

٣٧- وقال المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية إن ثمة اتجاهين رئيسيين يؤثران في قطاع الملكية الفكرية، بصفة خاصة، وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة. وأول هذين الاتجاهين يتمثل في الأدلة على حدوث تحول عام في صلب عملية الإبداع العالمي: من الأصول المادية إلى الأصول غير المادية، أي رأس المال الفكري والقاعدة المعرفية. أما الاتجاه الثاني فيتصل بحدوث تحول في المدخلات - خلق المعرفة والاستثمار في مجال البحث والتطوير - وتحول في النواتج من الغرب إلى الشرق. وقال إنه رغم تزايد القدرة على نقل المعلومات والبيانات عبر العالم، فإن البلدان الغنية ثقافياً تواجه صعوبات في تحويل الأصول الثقافية إلى أصول تجارية. وأضاف قائلاً إن ثمة مجالاً هاماً للعمل في المستقبل يكمن في مساعدة البلدان النامية على تحويل ثروتها الثقافية إلى أصول نقدية.

٣٨- وقال ممثلا مجموعتين إقليميتين إن دور الأونكتاد في النقاش المتعلق باستراتيجيات النمو والتنمية هو دور بالغ الأهمية. وأشار عدة مندوبين إلى الاستنتاجات التي خلص إليها *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٣* وقالوا إنه ينبغي إيلاء أهمية أكبر للطلب المحلي في استراتيجيات النمو.

٣٩- وتساءل أحد المندوبين عما يمكن لواضعي السياسات أن يفعلوه للاستفادة من المكاسب التي تتحقق في مجال الملكية الفكرية. وقال إن البلدان تواجه تحديات في مجال صنع السياسات، وهي تحديات تتصل بالقدرات والاستراتيجيات، بينما تسعى هذه البلدان جاهدة لتحقيق تنمية مستدامة لاقتصاد يقوم على الزراعة. وقال المدير العام للمنظمة العالمية للملكية الفكرية، في معرض رده، إن من الضروري العمل في مجالي القدرات والاستراتيجيات معاً. فالقدرات تكفل تعزيز المعرفة السلبية، أي بناء الموارد البشرية وإتاحة إمكانية الوصول إلى المؤلفات العلمية. وقال إن من المهم وضع استراتيجية لاقتصاد قائم على المعرفة على المستوى القطري تمكّن البلدان من التنافس على نحو فعال في الأسواق الدولية.

٤٠- واقترح ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن يواصل الأونكتاد عمله بشأن مزايا ومساوئ النماذج الإنمائية بغية اقتراح بدائل للسياسة الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي. وقال إن المجالات الرئيسية للدراسة ينبغي أن تشمل إخضاع النظام المالي الدولي للتنظيم، وتقلب التدفقات الرأسمالية وأسعار السلع الأساسية، والسياسات التجارية والاقتصادية الكلية الحذرة التي تهدف إلى تحقيق النمو المستدام.

## جيم- الترابط: نحو أنماط جديدة في النمو العالمي

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤١- بحث أعضاء حلقة النقاش والمندوبون، أثناء الدورة، الأنماط الجديدة في النمو العالمي وانعكاساتها على سياسة التنمية، مستندين إلى الفصل الأول من *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٣* الذي عرضته أمانة الأونكتاد. ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن عملية العولمة تنطوي على حالة ترابط مستمرة تتطوّر وتتغيّر على مر الزمن، وهي ملاحظة استندت إليها المناقشة. وقال بعض أعضاء حلقة النقاش وبعض المندوبين إن البلدان المتقدمة لا تزال تشهد انتعاشاً بطيئاً، وهو بطء ناشئ عن اتجاه انخفاض طويل الأجل في دخل العمل، وتقلّص إنفاق الأُسر، وتدني مستوى الاستثمار. وأشاروا إلى أن الإقراض يساعد في زيادة الطلب ولكنه يُسهم أيضاً في التقلّب المالي. وقالوا إن التدفقات الرأسمالية المتقلّبة تحدث بدافع تحقيق مكاسب قصيرة الأجل. ووصف ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية سياسات الانتعاش التي اعتُمدت مؤخراً في أوروبا. وقال إنه من المتوقع تحقيق نمو متواضع رغم أن البطالة في صفوف الشباب لا تزال تمثل مشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الأمانة أن حصة الاقتصادات النامية في نمو الدخل العالمي والتجارة العالمية قد زادت زيادة حادة؛ إلا أن صادراتها ووارداتها لم تنتعش لتبلغ المستويات التي بلغتها قبل اندلاع الأزمة، أما العمالة فلا تزال في حالة ركود. واتفقت الأمانة وبعض المندوبين على أن البلدان النامية ليست منفصلة عن الديناميات المالية الكلية للتجارة العالمية والتدفقات الرأسمالية. وأُشير إلى أن استمرار بطء نمو الاقتصادات المتقدمة يُضعف التدفقات التجارية بين الجنوب والجنوب، وهي تدفقات كانت حتى الآن بمثابة محرّك لنمو الاقتصاد العالمي.

٤٢- وبالنظر إلى هذه الاتجاهات، فقد انصبّت المناقشة على البحث عن نماذج جديدة للتنمية والنمو، ولاحظ ممثلو بعض المجموعات الإقليمية وأعضاء حلقة النقاش مدى ضرورة الحاجة إلى تحقيق قدر أكبر من التوازن بين الاستراتيجيات التي تركّز على التجارة العالمية والاستراتيجيات التي تُشدّد على الطلب المحلي والإقليمي، وهي نقطة كانت موضع مناقشة واسعة. وقال بعض أعضاء حلقة النقاش وبعض المندوبين إن السياسات الرامية إلى تعزيز الطلب المحلي تشمل سياسات الحماية الاجتماعية، وسياسات الأجور والدخل، والضرائب والتمويل والتكامل الإقليمي. ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أن البلدان الكبيرة يمكن أن تستفيد من الأسواق المحلية وأن البلدان الأصغر يمكن أن تستفيد من الطلب الإقليمي. وقال إن من الضروري انتهاج سياسات للنهوض بالصناعة مقترنة بالاستثمار العام في البنية التحتية والتعليم. وقال عدة مندوبين وأعضاء في حلقة النقاش إن من المهم أيضاً إعادة تشكيل النظام المالي. واستفسر بعض المندوبين عمّا إذا كان بإمكان بلدانهم أن تُحسّن التكامل بين عملياتها الإنتاجية ومنتجاتها هي وتلك الخاصة بجاراتها من البلدان النامية التي هي حالياً في وضع مماثل لها.

٤٣- وأبدت ممثلة إحدى المجموعات الحكومية الدولية عدم موافقتها على ما تضمنه التقرير من توصيات في مجال السياسات العامة. وقالت إنه ينبغي أيضاً إيجاد المزيد من أوجه التآزر بين مجالات عمل الأونكتاد المتصلة بالتجارة والتنمية والاستثمار. وأعرب بعض الممثلين الآخرين عن تأييدهم للتوصيات التي وردت في التقرير. وأوصى مندوب آخر بإجراء مداولات مشتركة بشأن *تقرير الاستثمار العالمي وتقرير التجارة والتنمية*. وأشارت الأمانة إلى التعاون داخل الأونكتاد وكذلك مع الوكالات الخارجية بشأن معالجة الإحصاءات المتصلة بهذه المواضيع.

## دال- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثاني

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٤- في أثناء المناقشات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أدلى ببيان كل من نائب الأمين العام للأونكتاد؛ ومدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة؛ والوزير الاتحادي للتخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية في ميانمار؛ وممثل مجموعة الـ ٧٧؛ ورئيس قسم تنسيق السياسات الخاصة بأقل البلدان نمواً، باسم وكيل الأمين العام والممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل مجموعة دولة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل المجموعة الآسيوية؛ وممثل المجموعة الأفريقية؛ وممثل الاتحاد الأوروبي؛ وممثل مجموعة أقل البلدان نمواً؛ وممثلو البلدان التالية: الصين وأنغولا وبنغلاديش وبربادوس وإثيوبيا ونيبال وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية.

٤٥- وعبّر جميع المتكلمين والمشاركين عن الحاجة إلى توجيه السياسات الوطنية لأقل البلدان نمواً والدعم الدولي المقدم من الشركاء في التنمية نحو تمكين ما لا يقل عن نصف أقل البلدان نمواً من استيفاء معايير تخريجها من فئة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠ وفقاً للرؤية التي تبلورت في اسطنبول. وأُشير إلى أنه لا يمكن تحقيق هذا الهدف دون توفر تعاون دولي كامل، خصوصاً في دعم بناء القدرات الإنتاجية. ولاحظ أحد الممثلين أن التأخيرات في تخريج بعض أقل البلدان نمواً مخيبة للأمل بالنظر إلى أهمية الحفاظ على مصداقية الأمم المتحدة في الاستعراض الدوري لقائمة أقل البلدان نمواً. وتحدث بعض المندوبين عن الحاجة إلى ضمان مراعاة أهداف برنامج عمل اسطنبول في المناقشات الجارية بشأن جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦- وقد ظهر توافق قوي في الآراء حول أهمية بناء القدرات الإنتاجية باعتباره السبيل الواقعي الوحيد لتحقيق نمو اقتصادي مستمر وشامل والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً ولكي يتسنى في نهاية المطاف إحراز تقدم في اتجاه تخريج البلدان من فئة أقل البلدان نمواً. وشددت عدة وفود على أن هدف بناء القدرات الإنتاجية ينبغي أن يكون في صلب السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة. وأقرّ المشاركون عموماً بأن عملية التحول الهيكلي

التي يدخل بناء القدرات الإنتاجية في صلبها تتجاوز مجرد الانتقال من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة التحويلية أو الخدمات. فتعزيز الإنتاج والقدرة التنافسية ضمن قطاع ما يمكن أن يشكل أيضاً جزءاً هاماً من عملية التحول هذه. فالتغير الهيكلي الحقيقي يمكن أن يحدث عندما تكون هناك تحولات مفيدة في استخدام الموارد أو تحولات من الأنشطة ذات الإنتاجية المتدنية والقيمة المضافة المنخفضة إلى الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والقيمة المضافة المرتفعة.

٤٧- وسلط عدة متحدثين ومشاركين الضوء على الدور الأساسي الذي يؤديه القطاع الخاص في تعزيز القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً. وأشاروا إلى أن الاستثمارات المحلية والأجنبية ينبغي أن تؤدي دوراً في تحديث وتحسين القدرات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً وجعلها قادرة على المنافسة على المستوى الدولي. غير أن مشاركين آخرين أشاروا إلى التفتت الشديد الذي يتسم به مشهد أوضاع مؤسسات الأعمال في أقل البلدان نمواً، وهو مشهد ما فتئت تهيمن عليه المؤسسات الصغيرة التي يعمل معظمها في القطاع غير النظامي. ويشكل هذا الوضع عائقاً أمام تنمية القدرات الإنتاجية. ولذلك فإن من أصعب المسائل المطروحة للنقاش ما يتعلق بكيفية الخروج من الوضع غير النظامي دون أن يتعرض للخطر وجودُ تلك المؤسسات. ورغم هذه الصعوبات، اعتبر عدة مشاركين أن من الضروري استغلال الإمكانات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً والاستثمار، لهذه الغاية، في قطاع التعليم ومكافحة البطالة في صفوف الشباب.

٤٨- وبالنظر إلى الأهمية المعترف بها التي يتسم بها الخروج من الوضع غير النظامي إلى وضع التمتع بالقدرة التنافسية على المستوى العالمي، فقد ركزت المناقشة على هدف تمكين أقل البلدان نمواً من بلوغ مستويات أعلى في سلاسل القيمة الدولية بدلاً من البقاء في أسفل هذه السلسلة أو خارجها. وشدد أحد المندوبين على أن الاندماج المفيد لبلد من أقل البلدان نمواً في أي سلسلة من سلاسل القيمة الدولية للإنتاج يتطلب دائماً قدراً كبيراً من تنمية القدرات الإنتاجية. وعبّر بعض المتكلمين عن هذا الشاغل حيث أدرجوا ضمن التحديات الجدية النواقص التي تعتري البنية التحتية المادية، وإمدادات الطاقة، ووضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيئة التنظيمية.

٤٩- وقالت معظم الوفود إنها تتطلع إلى إنجاز عمل الأونكتاد بشأن قياس وتقييم القدرات الإنتاجية في أقل البلدان نمواً.

## هاء- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٠- في الجلسة العامة للجنة الثانية للدورة التي عُقدت برئاسة رئيس مجلس التجارة والتنمية، عَرَض مدير شُعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٣: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص*.

٥١- وأعرب عدة مندوبين عن تقديرهم لمفهوم العمل الإقليمي الإنمائي الذي طُرح في التقرير. وأُشير إلى أن التقرير يمثّل استجابة مباشرة للدعوة التي وجّهها الاتحاد الأفريقي إلى منظومة الأمم المتحدة لدعم أفريقيا في إنشاء منطقة للتجارة الحرة في هذه القارة. وقال هؤلاء المندوبون إنه ينبغي للأونكتاد أن يُكثّف برامجه في مجال بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة من أجل تعزيز قدرات كل من الحكومات والقطاع الخاص في أفريقيا ودعم أعضاء المجموعة الأفريقية في التفاوض حول عقد اتفاقات شراكة اقتصادية لتحقيق نتائج تعود بالفائدة على الجميع.

٥٢- ومن التوصيات الأخرى المتصلة بدور الأونكتاد في تنفيذ جدول أعمال التكامل الإقليمي في أفريقيا وفي معالجة قضايا التجارة والتنمية عموماً توصيات تدعو الأونكتاد إلى الاضطلاع بدور في إطار الشراكة الاستراتيجية الجديدة بين آسيا وأفريقيا ومواصلة أداء دوره كجسر لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات بين آسيا وأفريقيا. وأُشير إلى أنه ينبغي للأونكتاد، بالاشتراك مع مركز التجارة الدولية، أن يُحلّل سبل استخدام التحليلات والتوصيات الواردة في التقرير وتحديد أنشطته في مجال بناء القدرات الإدارية بهدف مساعدة واضعي السياسات الأفارقة في أقل البلدان نمواً.

٥٣- وتولى رئيس اللجنة رئاسة الاجتماع غير الرسمي الذي عُقد عقب الجلسة العامة. وبالاستناد إلى ما ورد في التقرير واستعراضه العام (UNCTAD/ALDC/AFRICA/2013 وTD/B/60/4)، ناقش فريق الخبراء الذين يمثلون الوفد الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، ومؤسسة بناء القدرات الأفريقية، ومبادرات نمو أفريقيا التابعة لمؤسسة Brookings، الفُرص والتحديات التي ينطوي عليها تعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية، ونهج أفريقيا إزاء التكامل الإقليمي، ودور القطاع الخاص الأفريقي في عملية التكامل الإقليمي.

٥٤- وقال الأمين العام للأونكتاد الذي تحدث عبر وصلة فيديو إن موضوع التقرير موضوع مهم يُطرح في حينه، لا سيما بالنظر إلى الالتزامات السياسية المتجددة للحكومات الأفريقية، وخطط العمل الحالية للاتحاد الأفريقي، ومستوى النمو الاقتصادي المرتفع للبلدان الأفريقية، وتدني مستوى التجارة داخل الإقليم. وأشار إلى أن العمل الإقليمي الإنمائي، الذي يقترحه التقرير، يستحق التفكير فيه جدياً من قِبل الحكومات الأفريقية، وإن ثمة حاجة لحوار مستمر بين القطاع الخاص والدولة لتمكين القطاع الخاص من أداء دور فاعل إلى حد أبعد في مجال التكامل الإقليمي.

٥٥- ورأى الخبراء الذين شاركوا في حلقة النقاش أن هناك فرصاً عديدة متاحة لتعزيز التجارة داخل الإقليم: الاستثمار في البنية التحتية الإقليمية ورأس المال البشري، وزيادة القيمة المضافة للمواد الخام، ومواءمة السياسات الوطنية والإقليمية، وتعزيز تطوير المؤسسات. وثمة فرص أخرى تكمن في تحسين كفاءة مؤسسات الأعمال الخاصة الصغيرة، وإنشاء الروابط بين الشركات الكبيرة والصغيرة وبين الشركات في القطاعات النظامية وغير النظامية، وتطوير سلاسل القيمة المحلية والإقليمية، والحد من الاعتماد على الموارد الخارجية التي يوفّرها المانحون.

٥٦- وأعرب عدة مندوبين عن رغبتهم في معرفة أسباب عدم تنفيذ بعض خطط العمل تنفيذاً كاملاً. ورداً على ذلك، حدَّد الأمين العام وأعضاء حلقة النقاش العوامل التي يمكن أن تسرّع وتيرة تنفيذ هذه الخطط. وهذه العوامل تشمل وجود التزامات سياسية أقوى وتحديد أطر زمنية لتحقيق نتائج قابلة للقياس، والحد من الاعتماد على الإيرادات الجمركية، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل الإقليم، وحدوث زيادة في دخل الطبقة المتوسطة في أفريقيا، وإحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

٥٧- وقالت أمانة الأونكتاد إن الأونكتاد يعمل على نحو وثيق مع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ويساعد في عقد اتفاقات ثلاثية الأطراف بين التجمعات دون الإقليمية في أفريقيا.

## واو- تطوُّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٥٨- استندت المناقشات إلى تقرير الأمانة المعنون "تطوُّر النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي" وإلى مجموعةٍ واسعةٍ من الإسهامات المقدمة من الأمين العام للأونكتاد، والمدير العام لمنظمة التجارة العالمية، والمدير التنفيذي لمركز التجارة الدولية، والمتكلمين من الضيوف، ومدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية.

٥٩- ولاحظ الأمين العام أنه منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، أُحرِزَ قدرٌ كبيرٌ من التقدُّم في الحدِّ من الفقر المدقع والتصدِّي للتحدِّيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ذات الصلة. إلا أن مشاكل الفقر المدقع، والتفاوتات في الدخل والثروة وانعدام المساواة بين الجنسين، والتدهور البيئي وتغيُّر المناخ، لا تزال قائمةً في العديد من البلدان النامية. وهذا هو سبب ومبرر وضع جدول أعمال إنمائي جديد لما بعد عام ٢٠١٥، حسبما قرره مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعقود في عام ٢٠١٠ بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر ريو+٢٠ الذي عُقِد في عام ٢٠١٢.

٦٠- واتفق عدة متكلمين ووفود، وكذلك الأمين العام والأمانة، على أهمية التجارة الدولية في السلع والخدمات كمحفِّز لاستئصال شأفة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وينبغي إدماج التجارة الدولية في السلع والخدمات في صلب تصميم جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ كجزء بارزٍ من هدف قائم بذاته أو كأداة تمكِّن من تحقيق أهداف مواضيعية محتملة أخرى. وأشار العديد من المشاركين إلى أنه قد يلزم أن تكون الأهداف الكمية المتصلة بالتجارة مصحوبةً بتقييمات للنوعية.

٦١- وأُشير إلى أن النظام التجاري المتعدِّد الأطراف يمثِّل منفعةً عامةً عالميةً رئيسيةً وأن ثمة حاجة للحصول على نتائج إيجابية من المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيُعقد في بالي. واستناداً إلى الاتجاهات الحديثة في التجارة الدولية والديناميات السياساتية

الناشئة، مثل سلاسل القيمة العالمية، وصعود الجنوب والاقتصاد الرقمي، لاحظ عدَّة متكلمين أن من الضروري تعديل وتكييف و/أو تحديث القواعد التجارية وضبط التجارة. وينبغي للسياسات والتدابير واللوائح والمؤسسات أن تستفيد من الفرص الجديدة وتتصدّى للمخاطر الجديدة. ومن الضروري أيضاً تحقيق قدر أكبر من الاتساق فيما بين سياسات التجارة والتنمية على المستويين الوطني والدولي. وعلاوةً على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يرصد باستمرار تطور النظام التجاري والسياسة التجارية رصداً تستنير به الدول الأعضاء وأن يساعد هذه الدول في رسم السياسات الوطنية والدولية.

٦٢- واقترح الأمين العام إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لإجراء تقييم لسير المداولات المتصلة بجدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥ في نيويورك وأماكن أخرى، على أن يركِّز هذا الفريق عمله على المجالات التي يمكن فيها إدماج التجارة الدولية ضمن الأهداف الإنمائية الجديدة، بما في ذلك في سياق دورة لجنة التجارة والتنمية لعام ٢٠١٤، والدورة المقبلة لمجلس التجارة والتنمية، والاحتفالات بذكرى مرور ٥٠ سنة على إنشاء الأونكتاد. وقال إن عمل هذا الفريق سيحظى بدعم من الأمانة، وإن مدير الشعبة سيعمل كجهة اتصال لأغراض التنسيق. وأعرب عدَّة ممثلين عن تحمُّسهم لتنفيذ هذا الاقتراح ودعوا إلى توخّي الانفتاح والشفافية وإلى عملية توجهها الدول الأعضاء فيما يتصل بتحديد مساهمة التجارة في عملية التنمية في إطار جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٣- وأشاد العديد من المشاركين بدعوة الأمين العام إلى تدعيم واستخدام "سلسلة قيمة خبرات التجارة الفريدة القائمة في جنيف" المتجسِّدة في الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية، بحيث يمكنها أن تؤدِّي دوراً رئيسياً في الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

## زاي- استراتيجيات التنمية في عالم معولم: تزايد الطلب المحلي والإقليمي على النمو المتوازن والمستدام

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٦٤- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، شكَّل الفصلان الثاني والثالث من *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٣* خلفيةً لمداولات المجلس. وأدلى نائب الأمين العام للأونكتاد بملاحظات افتتاحية، وعرض الموظف المسؤول عن شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية مواضيع النقاش الرئيسية. وأكَّد ثلاثة خبراء في حلقة النقاش - من جامعة كامبريدج في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ووزارة التجارة والصناعة في جنوب أفريقيا، ومصرف الأرجنتين المركزي - صحة الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير من خلال ربط هذه الاستنتاجات بتجارب بلدانهم أو بحوثهم الأكاديمية.

٦٥- وشدد جميع المتكلمين، بمن فيهم نائب الأمين العام للأونكتاد، وأعضاء حلقة النقاش والمندوبون، على أن الأهمية التي يتسم بها الطلب المحلي والإقليمي لا تستبعد أهمية التوجُّه

التجاري والتصديري. بل إن التركيز ينصب على اعتماد استراتيجية تنمية أكثر توازناً يشكِّل فيها الطلب المحلي الأساس لتوسيع التجارة، مما يعني أن هذا ينبغي ألا يؤدِّي إلى انخفاض التدفُّقات التجارية، حيث إن نمو الأسواق المحلية أو الإقليمية يمكن أن يعزز التجارة العالمية والإقليمية أو التجارة بين الجنوب والجنوب. وأُبديت في هذا الصدد ملاحظة أخرى شددت على أنه رغم التكامل بين الطلب الخارجي والطلب الداخلي، يمكن اعتبار الصادرات، في أغلب الأحوال، وسيلةً للحصول، مثلاً، على العملة الأجنبية اللازمة لدعم الاستثمار الرأسمالي والواردات، في حين أن نمو الطلب المحلي يمثل هدفاً ملازماً لعملية التنمية.

٦٦- وقد ركَّزت العروض والمداخلات الأخرى للعديد من المندوبين على المواضيع التالية:

(أ) رغم أن التكوين الحالي للإنتاج والتجارة العالميين يعطي البلدان النامية مكانةً بارزةً على نحو متزايد، فإن نمو هذه البلدان لا يمكن أن يعتمد حصراً على البلدان المتقدِّمة؛

(ب) إن إعادة توجيه ديناميات النمو لا يمكن أن تحدث تلقائياً، بل يلزم إسناد دور أبرز للسياسة العامة، بما في ذلك السياسة المالية، ودعم المصارف المركزية للجهود الإنتاجية، والتنمية الاجتماعية وتعزيز التحوُّل الهيكلي من خلال الزراعة والصناعة والخدمات؛

(ج) ينبغي للبلدان النامية أن تنظر في الاندماج المدروس بعناية في التجارة العالمية بما يتوافق مع المبدأ التقليدي المتمثِّل في "الصناعة الناشئة" الذي استفادت منه البلدان التي أصبحت الآن متقدِّمة.

## حاء- الاستثمار من أجل التنمية: سلاسل القيمة العالمية والتنمية

(البند ٩ من جدول الأعمال)

٦٧- عرضت الأمانة الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الواردة في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٣: سلاسل القيمة العالمية - الاستثمار والتجارة من أجل التنمية*. وتكلم أربعة أعضاء في حلقة النقاش حول مختلف جوانب هذا الموضوع.

٦٨- وفي إطار المناقشة التي أعقبت ذلك، قال العديد من المندوبين إن تقرير الاستثمار العالمي وإطار الأونكتاد لسياسات الاستثمار من أجل التنمية المستدامة يمثلان أداتين هامتين من أدوات رسم سياسات البلدان. وقالوا إنه ينبغي مواصلة استخدام هذا الإطار لأنه يقدم إرشادات قيمة للبلدان النامية في صياغة جيل جديد من سياسات الاستثمار الوطنية ونماذج معاهدات الاستثمار الدولية في وقت يشهد تحولاً في عملية صنع سياسات الاستثمار على المستويين الوطني والدولي. وفي هذا الصدد، دعا العديد من المندوبين إلى تقديم المزيد من المساعدة التقنية.

٦٩- وأعربت عدة وفود عن قلقها إزاء انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والانتعاش المتعثر للاستثمار العالمي، وطلبت هذه الوفود من الأمانة أن تواصل رصد الاتجاهات وتحليل تأثيرها على النمو والتنمية، خصوصاً في البلدان النامية.

٧٠- وقال العديد من المندوبين إن سلاسل القيمة العالمية تتيح للبلدان النامية فرصاً للانضمام إلى شبكات الإنتاج الدولية واجتذاب الاستثمار الذي يمكن أن يعود عليها بفوائد إنمائية، بما في ذلك خلق فرص العمل، والتكنولوجيا، والوصول إلى الأسواق.

٧١- وأُشير، علاوة على ذلك، إلى أن للسياسات أهميتها في جعل سلاسل القيمة العالمية تخدم التنمية. وقال عدد من المندوبين إن ما تضمنه التقرير من توصيات ومبادرات تتعلق بالسياسات جدير بالثناء وإنه ينبغي للبلدان أن تُجري عملية تقييم وتتخذ قراراً استراتيجياً حول ما إذا كان ينبغي تعزيز سلاسل القيمة العالمية والكيفية التي يمكن بها فعل ذلك. وقد كانت لمختلف البلدان والأقاليم تجارب مختلفة فيما يتعلق بتلك السلاسل، ولا توجد أي صيغة واحدة لمشاركة أي إقليم أو بلد فيها. وينبغي للبلدان أن تعتمد نهجاً استباقياً من أجل التخفيف من المخاطر التي ينطوي عليها الأمر والمحافظة على قدرتها التنافسية. وأعرب بعض المندوبين عن قلقهم إزاء التحديات التي تطرحها سلاسل القيمة العالمية وقدرات البلدان على المشاركة الفعالة في هذه السلاسل والاستفادة منها. ودعت وفود عديدة الأمانة إلى مواصلة تعزيز عملها ذي الصلة في مجال تحليل السياسات وتقديم المساعدة التقنية لدعم البلدان النامية في بناء سلاسل قيمة إقليمية.

## طاء- إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

٧٢- لاحظ العديد من المشاركين أنه ينبغي أن يدمج مجلس التجارة والتنمية متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة إدماجاً كاملاً في أركان عمل الأونكتاد الثلاثة وأن يوليها الاعتبار الكافي. ورأوا أيضاً أنه ينبغي أن يخصص المجلس في دوراته المقبلة وقتاً كافياً لبند جدول الأعمال هذا، ويمكن أن تشمل هذه الدورات أيضاً التفاعل مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، مثل اللجان الإقليمية.

٧٣- وأكد عدد من ممثلي المجموعات الإقليمية أن إعداد الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ هو أهم العمليات الجارية المتعددة الأطراف. وقالوا إنه ينبغي للأونكتاد، بالنظر إلى ولايته وتاريخه وخبرته، أن يسهم إسهاماً رئيسياً في هذه العملية، بإجراء تقييم نقدي للتجارب المستخلصة من عملية الأهداف الإنمائية للألفية وتحديد أهم المؤشرات التي ينبغي إدراجها في الإطار المتعلق بفترة ما بعد عام ٢٠١٥. ورأوا أن ذكرى مرور خمسين سنة على إنشاء الأونكتاد تتيح فرصة لتبادل الآراء في هذا الصدد.

٧٤- وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى ضرورة وضع برنامج عمل واضح بشأن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، يمكن على أساسه التخطيط لاجتماعات المجلس المقبلة. وإضافة إلى ذلك، اقترح أن يضع الأونكتاد الترتيبات المؤسسية اللازمة، بوسائل منها تعيين جهة

تنسيق داخل الأمانة. وشجع عدد من ممثلي المجموعات الإقليمية الأونكتاد على رصد العمليات الرئيسية الجارية المتعلقة بالتنمية وتخطيط العمل بناءً على ذلك في إطار الأركان الثلاثة لضمان تركيز جميع الجهود بشكل جيد وأدائها دوراً مكملاً لتلك العمليات الأوسع. وطلبوا أيضاً إلى الأونكتاد أن ينظم جلسات إحاطة للوفود قبل المؤتمرات الرئيسية وبعدها.

٧٥- وسلط عدد من الممثلين الضوء على دور الأونكتاد في تشجيع قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر اتساقاً وأنسب للتنمية. ودعا مندوب إلى وضع جدول أعمال إنمائي شامل في المداولات المتعلقة بفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وحدد ثلاثة مجالات أساسية للدراسية، هي إقامة نظام اقتصادي عالمي مستقر تكون التنمية محوره، وتأثير الهجرة على التنمية، والآثار الإنمائية المترتبة على قلة مناعة البلدان إزاء الكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية.

٧٦- وشجع أحد المندوبين الأونكتاد على الاستمرار في مراعاة احتياجات البلدان ذات الدخل المتوسط في برنامج عمله.

## ياء- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند ١١(ب) من جدول الأعمال)

٧٧- عرضت أمانة الأونكتاد التقرير المتعلِّق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/60/3) وقدَّمت ملخصاً يبين تأثير القيود المستمرة على اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشارت إلى أن الاحتلال والاستيطان الإسرائيليين يحبطان عملية التنمية الفلسطينية وأن استمرار القدرة على تحمُّل أعباء العجز المالي في ظل الاحتلال ليس إلا وهماً. وأوضحت أن حجم الإيرادات المالية الفلسطينية التي تتسرب إلى إسرائيل سنوياً يمثل ما نسبته ١٧ في المائة من مجموع الإيرادات الضريبية و١٨ في المائة من فاتورة الأجور العامة؛ وما برح حجم هذه الأموال المتسرِّبة يتراكم منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٤. وقالت إن قلق الأونكتاد إزاء هشاشة الوضع المالي الفلسطيني هو قلق يشاطره الشعور به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأعضاء لجنة الاتصال المخصصة. وقدمت الأمانة توصيات لإنهاء تسرُّب الإيرادات المالية المتأتية من الواردات وعمليات التهريب من إسرائيل أو عبرها.

٧٨- وأدلى ببيانات حول التقرير ٢٢ مندوباً، من بينهم ممثلو ست مجموعات إقليمية. وأعرب جميع المندوبين، باستثناء مندوب واحد، عن تقديرهم للاستنتاجات الواردة في التقرير وأشادوا بالعمل الذي تضطلع به الأمانة لدعم الشعب الفلسطيني. ووصف العديد من المندوبين التقرير بأنه مختصر ومقنع وغني بالمعلومات المفيدة ووثيق الصلة بواقع الحال، وإن كان مُقلقاً.

٧٩- وأقرّ معظم المندوبين ما تضمنه التقرير من تحديد للعقبات الرئيسية التي تواجه التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وأعربوا عن اتفاقهم مع ما ورد في التقرير من توصيات، خصوصاً تلك المتصلة بإنهاء تسرُّب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل والحاجة إلى الاستعاضة عن

بروتوكول العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وفلسطين، المعروف باسم بروتوكول باريس، بإطارٍ متوازنٍ يفضي إلى تحقيق التنمية الفلسطينية والاستقلال المالي الفلسطيني وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في الاندماج في الاقتصاد العالمي والسيطرة على أراضيه وموارده. ومن شأن هذا أن يقلل من اعتماد الشعب الفلسطيني على الاقتصاد الإسرائيلي وأن يمكنه من الحصول على واردات أرخص وتحسين أوضاع ماليته العامة.

٨٠- واتفقت الأغلبية العظمى من المندوبين أيضاً على أن الاحتلال قد أدَّى إلى رفع تكاليف الإنتاج، وفصل الأرض الفلسطينية المحتلة عن الأسواق العالمية، وفرض حصاراً على غزة، وقيّد حركة التنقُّل، وأنشأ حاجز الفصل، وصادر الأراضي، وأدَّى إلى تراجع الإنتاجية وإضعاف الصادرات وزيادة الواردات، وقلص الخدمات العامة وألحق أضراراً بالبنية التحتية. وأعاد العديد من المندوبين تأكيد تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وكفاحه المشروع من أجل إقامة دولة مستقلة متصلة جغرافياً وقابلة للحياة على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. ورحَّب هؤلاء المندوبون باستئناف محادثات السلام، وساق العديد منهم أمثلة على الدعم الذي تقدمه بلدانهم إلى الشعب الفلسطيني.

٨١- وأعرب جميع المندوبين تقريباً عن قلقهم إزاء الأوضاع الاقتصادية البالغة الصعوبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك آفاق النمو القاتمة، وتزايد حدَّة القيود المفروضة على التنمية، وحالة عدم التيقُّن الواسعة النطاق، وارتفاع مستوى البطالة، والأزمة المالية، وأوضاع سوق العمل البائسة، وتدمير القاعدة الإنتاجية، وانتهاك القانون الدولي من قبل سلطة الاحتلال، وافتقار السلطة الفلسطينية إلى السيطرة على الحدود والتجارة والبيانات التجارية.

٨٢- وشكر أحد المندوبين الأونكتاد على ما اتسم به تقريره من دقة. وقال إن من شأن سياسة الاستيطان أن تفضي إلى إخفاق حل الدولتين. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق التنمية في الوقت الذي يُمنع فيه الشعب الفلسطيني من استخدام الطرق الموجودة على أرضه. وأضاف قائلاً إن الاحتلال وحصار الأرض الفلسطينية المحتلة هما سبب جميع الأزمات الاقتصادية. وطلب من الأونكتاد والجهات المانحة تحميل سلطة الاحتلال المسؤولية عن السياسة التدميرية التي تنتهجها، وأشاد بقرار الاتحاد الأوروبي استبعاد المستوطنات الإسرائيلية من اتفاقه الثنائي المعقود مع إسرائيل.

٨٣- وقالت مندوبة أخرى إن هذا البند من جدول الأعمال هو مثال على تسييس عمل الأونكتاد لأنه مخصص لشعب واحد. وأضافت قائلة إن التنازع والاستقطاب السياسي ليسا مشروعين في الأونكتاد بل ينبغي معالجتهما في مكان آخر. وأشارت إلى أن تقرير الأونكتاد يتهم إسرائيل على نحو متكرر وفيما يتعلَّق بكل موضوع له علاقة بالمجتمع الفلسطيني، وهو لا يراعي الشواغل الأمنية الإسرائيلية. وتابعت قائلة إنه بالنظر إلى تحسُّن الوضع الأمني، لم يعد هناك سوى عدد قليل من عمليات إغلاق المعابر التي تُنفَّذ عند وجود حالة استنفار أمني. وقالت إن الأزمة الفلسطينية ناجمة عن إفراط في الإنفاق وانخفاض في المعونة، وإن إسرائيل

قد حوّلت مرتين دفعات مالية مسبقة إلى السلطة الفلسطينية التي دفعت مبلغ ٥٤ مليون دولار للإرهابيين المدانين في السجون الإسرائيلية. وأوضحت أن تقديرات الأونكتاد لتسرُّب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل تستند إلى تفسير خاطئ لبحوث بنك إسرائيل وتقوم على أساس افتراضات خاطئة. وشددت على أن وجود اقتصاد فلسطيني مزدهر هو أمر يخدم مصلحة إسرائيل، وأشارت إلى عدد من المبادرات الإسرائيلية الرامية إلى دعم العمال الفلسطينيين والزراعة الفلسطينية. وقالت إن إسرائيل تأمل أن تتكلل المفاوضات الجارية مع الجانب الفلسطيني بالنجاح.

٨٤- وأشاد معظم المندوبين بالأونكتاد لما قدمه على مدى عقود من الزمن من دعم للشعب الفلسطيني عن طريق التعاون التقني، بما في ذلك مشاريع بناء القدرات، والخدمات الاستشارية والبحوث. وبالإشارة إلى التقرير، لاحظ هؤلاء المندوبون أن الاحتلال والاستيطان يجعلان من التنمية هدفاً يستحيل بلوغه وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يقدِّم مساعدةً كافيةً إلى السلطة الفلسطينية لكي تحافظ على منجزاتها المؤسسية وتخفف من حدَّة القيود المالية التي تواجهها. غير أنه لا بد من وضع حدٍّ للاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير والسيادة. وشدد المندوبون على أهمية دعم برنامج الأونكتاد الذي يُعدّ مثالاً يُقتدى به، وذلك بالنظر إلى قابلية الأرض الفلسطينية المحتلة للتأثُّر بالصدمات السياسية والاقتصادية، ودعوا إلى تعبئة المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات الخاصة للاقتصاد الفلسطيني وإنجاز الولاية التي اعتُمدت في الدوحة.

## كاف- تقرير ندوة الأونكتاد العامة

(البند ١٢(ب) من جدول الأعمال)

٨٥- عَرض نائب الأمين العام للأونكتاد هذا البند من جدول الأعمال، ملاحِظاً أن ندوة الأونكتاد العامة الرابعة هي مثال على كيفية إشراك الأونكتاد لمختلف الجهات صاحبة المصلحة في عملية تبادل للآراء مفتوحة ومفيدة. وأشار إلى أن الموضوع الذي تناولته الندوة العامة هو النُهج الاقتصادية الجديدة إزاء جدول أعمال متسق لما بعد عام ٢٠١٥. وأعرب عن شكره بصفة خاصة لحكومات النمسا والصين والهند وإندونيسيا وكازاخستان ولمؤسسة فريدريك إيبيرت (ألمانيا) لما قدمته من مساهمات مالية لدعم تنظيم الندوة الرابعة ومشاركة المجتمع المدني والخبراء من البلدان النامية.

٨٦- وعَرضت التقرير مساعدة المدير في مكتب جنيف للاتحاد الدولي لنقابات العمال. ولاحظت أن الندوة قد أتاحت فرصة مفيدة لتضافر القوى في معالجة مواضيع مُحددة، وسلّطت الضوء على التوصيات المنبثقة عن الندوة، مثل فرض ضريبة على المعاملات المالية وإعادة هيكلة اتفاقات التجارة والاستثمار الدولية من أجل ضمان تقاسم الفوائد على نحو مُنصف. واختتمت كلمتها بالتشديد على ضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على الندوة العامة كحدث مُنتظم.

٨٧- وقال ممثل مجموعة إقليمية إن هذه هي المرة الأولى التي حضر فيها هذه الندوة العامة وإنه قد وجدها مفيدة جداً. ودعا جميع الدول الأعضاء إلى حضور الندوة المُقبلة.

٨٨- وأشاد أحد المندوبين بتقرير الندوة العامة لعام ٢٠١٣ لتركيزه على النُهج الاقتصادية الجديدة بالاستناد إلى الدروس المستفادة. وقالت مندوبة أخرى إنه قد أسعدها أن ترى الندوة العامة تتحوّل إلى حدث متكرر.

## ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

### ألف- افتتاح الدورة

٨٩ افتتح السيد مختار تيليوبيردي (كازاخستان)، الرئيس المنتهية ولايته للدورة التاسعة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، الدورة الستين للمجلس في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.

### باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٩٠- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الافتتاحية) ١١٠٣، السيد تريونو ويبوو (إندونيسيا) رئيساً للمجلس في دورته الستين.

٩١- واستكمل المجلس انتخاب أعضاء مكتب دورته الستين بانتخاب ١٠ نواب للرئيس والمقرر خلال الجلسة العامة ١١٠٣ والجلسة العامة (الختامية) ١١١١. وتبعاً لذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون كما يلي:

*الرئيس*: السيد تريونو ويبوو (إندونيسيا)

*نواب الرئيس*: السيد عبد الصمد مينتي (جنوب أفريقيا)
السيد ليوبولد إسماعيل سامبا (جمهورية أفريقيا الوسطى)
السيد ميخائيل خفوستوف (بيلاروس)
السيد يوري سيلينتال (إستونيا)
السيد مُحسن نظيري أسل (جمهورية إيران الإسلامية)
السيد إيفراين دياس آريفيلاغا (هندوراس)
السيدة فيكتوريا مارينا فيلاسكويز دي آفيليس (السلفادور)
السيد توماس فيتشين (ألمانيا)
السيد توماس واغنير (فرنسا)
السيد نيكولا فاغانيلو (إيطاليا)

*المقرر*: السيد توماس فيتشين (ألمانيا)

٩٢- ووفقاً للممارسة المتبعة، اتفق المجلس على أن يشارك منسقو المجموعات الإقليمية والمجموعات الأخرى المعترف بها في الأونكتاد مشاركة كاملة في أعمال مكتب المجلس.

## جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٩٣- أقرّ المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة الوارد في الوثيقة TD/B/60/1/Rev.1 (انظر المرفق الأول).

٩٤- وانتُخب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب اللجنة الأولى للدورة من أجل النظر في البند ٥ من جدول الأعمال المعنون "مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثاني":

*الرئيس*: السيد توماس فيتشين (ألمانيا)

*نائب الرئيس - المقرر*: السيدة ليليان سايلي بواليا (زامبيا)

٩٥- وانتُخب الأشخاص التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب اللجنة الثانية للدورة من أجل النظر في البند ٦ من جدول الأعمال المعنون "التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص":

*الرئيس*: السيد عبد الصمد مينتي (جنوب أفريقيا)

*نائب الرئيس - المقرر*: السيدة شومنغ لي (الصين)

## دال- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل

(البند ١٥ من جدول الأعمال)

**التقرير المُقدّم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٤**

٩٦- انتخب المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ١١١١، أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٤ على النحو التالي: السيد تريونو ويبوو (إندونيسيا)، والسيد محمد عبد الحنان (بنغلاديش)، والسيد عبد الله ناصر الرحبي (عُمان)، والسيد مينيليك أليمو غيتاهوم (إثيوبيا)، والسيد نكوباني مونياني (ليسوتو)، والسيد بوجمعة الدليمي (الجزائر)، والسيد يوليسيس كانكولا غيتييرّيز (المكسيك)، والسيد ألفريدو سويسكوم (بنما)، والسيد لويس إنريكي تشافيز باساغوتيا (بيرو)، والسيد توماس فيتشين (ألمانيا)، والسيد مراد ن. نجفبايلي (أذربيجان)، والسيد رايموندز يانسونز (لاتفيا).

٩٧- وأُبلغ المجلس بأنه لا تزال هناك ثلاث تسميات لعضوية الهيئة الاستشارية سترد قريباً من المجموعة باء.

## تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

٩٨- لم تُعرض أي طلبات جديدة على المجلس كي ينظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/IGO/LIST/10 قائمة تضم ١١٤ هيئة حكومية دولية تتمتع حالياً بمركز لدى الأونكتاد.

## تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

٩٩- لم تُعرض على المجلس أي طلبات جديدة كي ينظر فيها. وترد في الوثيقة TD/B/NGO/LIST/15 قائمة تضم ٢١١ منظمة غير حكومية تتمتع بمركز لدى الأونكتاد، منها ١٢٤ منظمة في الفئة العامة و٨٧ في الفئة الخاصة.

## استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

١٠٠- أقرّ المجلس، في جلسته العامة الختامية، جدول الاجتماعات للفترة المتبقية من عام ٢٠١٣ وجدول الاجتماعات الإرشادي لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ كما يردان في الوثيقة TD/B/60/CRP.1، مع إدخال تعديلَين. فيُعدَّل عنوان الاجتماع الذي سيُعقد في الفترة من ١١ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ ليصبح كما يلي: المؤتمر التاسع للأونكتاد بشأن إدارة الديون. وتُعدّل مواعيد انعقاد اجتماعَين من الاجتماعات على النحو التالي: يُعقد المنتدى العالمي للسلع الأساسية في ٧ و٨ نيسان/أبريل ٢٠١٤، ويُعقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية في الفترة من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. وسيصدر الجدول الزمني الرسمي في الوثيقة TD/B/INF.229.

## عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٤

١٠١- أقرّ المجلس أيضاً عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٤ على النحو التالي: الاتحاد الروسي وإكوادور وألمانيا وإيطاليا وباكستان وبربادوس وبنغلاديش وبيلاروس والسنغال والسودان وسويسرا والصين وغواتيمالا وكازاخستان والنمسا ونيجيريا والهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

## استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

١٠٢- استعرض المجلس، في جلسته العامة الختامية، قائمة الدول الأعضاء في الأونكتاد. وترد قائمة العضوية التي عُرضت على المجلس في الوثيقة TD/B/INF.228.

**الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس**

١٠٣- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، أُبلغ المجلس بأن إجراءاته التي اتخذها في دورته الستين لا تترتب عليها آثار مالية إضافية.

## هاء- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١٦ من جدول الأعمال)

١٠٤- اعتمد المجلس، في جلسته العامة (الختامية) ١١١١، تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين المشاركين في الدورة الستين للمجلس، كما يرد في الوثيقة TD/B/60/L.2.

## واو- جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الحادية والستين

(البند ١٧ من جدول الأعمال)

١٠٥- في الجلسة العامة الختامية أيضاً، قرّر المجلس أن يُحيل أمر النظر في هذا البند إلى المشاورات التي يُجريها رئيس المجلس. وسيُقدم جدول الأعمال المؤقت في وقت مناسب للموافقة عليه.

## زاي- اعتماد التقرير

(البند ١٩ من جدول الأعمال)

١٠٦- اعتمد المجلس، في جلسته العامة الختامية، تقريره على النحو الوارد في الوثائق TD/B/60/L.1 وAdd.1 إلى Add.9، وTD/B/60/SC.I/L.1، وTD/B/60/SC.I/L.2، وTD/B/60/SC.II/L.1، وTD/B/60/SC.II/L.2[٣]، TD/B/60/L.2، وأَذِن للمقرر بأن يستكمل التقرير النهائي حسب مقتضى الحال، واضعاً في اعتباره مداولات الجلسة العامة الختامية، وأن يُعدّ تقرير مجلس التجارة والتنمية الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة.

(٣) انظر الحاشية ١ أعلاه.

# المرفق الأول

## جدول أعمال الدورة الستين لمجلس التجارة والتنمية

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

٣- الجزء الرفيع المستوى: استشراف المستقبل: الأونكتاد وأنماط النمو الجديدة للتجارة والتنمية

٤- الترابط: نحو أنماط جديدة في النمو العالمي

٥- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نمواً: التقرير المرحلي الثاني

٦- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: التجارة بين البلدان الأفريقية: إطلاق دينامية القطاع الخاص

٧- تطور النظام التجاري الدولي واتجاهاته من منظور إنمائي

٨- استراتيجيات التنمية في عالم معولم: تزايد الطلب المحلي والإقليمي على النمو المتوازن والمستدام

٩- الاستثمار من أجل التنمية: سلاسل القيمة العالمية والتنمية

١٠- إسهام الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

١١- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

(ب) تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١٢- المسائل التي تتطلب من المجلس اتخاذ إجراء بشأنها في إطار متابعة الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر:

(أ) متابعة نتائج تقرير وحدة التفتيش المشتركة والاستنتاجات المتفق عليها للدورة الاستثنائية السادسة والعشرين لمجلس التجارة والتنمية في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢

(ب) تقرير ندوة الأونكتاد العامة

١٣- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

(أ) التطوير التدريجي لقانون التجارة الدولية: التقرير السنوي السادس والأربعون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(ب) تقرير لجنة التجارة والتنمية

١٤- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية

١٥- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) التقرير المقدم من رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك بشأن تنظيم الأمانة لدورات تدريبية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ وما لهذه الدورات من تأثير؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية لعام ٢٠١٤

(ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة ٧٦ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

(ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية

(د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(هـ) عضوية الفرقة العاملة لعام ٢٠١٤

(و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩)

(ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

١٦- اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

١٧- جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الحادية والستين

١٨- مسائل أخرى

١٩- اعتماد التقرير.

# المرفق الثاني

## الحضور[٤]

١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

| | |
|---|---|
| الاتحاد الروسي | بوتان |
| إثيوبيا | بوتسوانا |
| أذربيجان | بوركينا فاسو |
| الأرجنتين | بوروندي |
| الأردن | البوسنة والهرسك |
| إسبانيا | بولندا |
| أستراليا | بيرو |
| إسرائيل | بيلاروس |
| أفغانستان | تايلند |
| إكوادور | جزر البهاما |
| ألبانيا | جمهورية أفريقيا الوسطى |
| ألمانيا | الجمهورية التشيكية |
| إندونيسيا | الجمهورية الدومينيكية |
| أنغولا | جمهورية كوريا |
| إيران (جمهورية - الإسلامية) | جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية |
| إيطاليا | جمهورية الكونغو الديمقراطية |
| باكستان | جنوب أفريقيا |
| البرازيل | جنوب السودان |
| بربادوس | جورجيا |
| البرتغال | جيبوتي |
| بلغاريا | الرأس الأخضر |
| بنغلاديش | رواندا |
| بنن | سري لانكا |

(٤) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المُسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/60/INF.1.

السلفادور
سلوفينيا
سنغافورة
سوازيلند
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
سيشيل
الصين
العراق
عُمان
غواتيمالا
غينيا
الفلبين
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
كرواتيا
كندا
كوبا
كودت ديفوار
كولومبيا
الكونغو
الكويت
ليبيا
ليتوانيا
ليسوتو
مالطة
ماليزيا
مصر
المغرب
المكسيك
ملديف
المملكة العربية السعودية
منغوليا
موريشيوس
موزامبيق
ميانمار
النمسا
نيبال
نيجيريا
هايتي
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
اليابان
اليونان

٢- وحضر الدورة المراقبان التاليان:

الكرسي الرسولي

دولة فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:

الاتحاد الأفريقي

الاتحاد الأوروبي

اللجنة الاقتصادية الأوروبية – الآسيوية

منظمة دول شرق الكاريبي

منظمة التعاون الإسلامي

أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ

مركز الجنوب

٤- وكانت المنظمات التالية التابعة للأمم المتحدة مُمثلة في الدورة:

مركز التجارة الدولية

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والـــدول الجزرية الصغيرة النامية

٥- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية مُمثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة العمل الدولية

الاتحاد الدولي للاتصالات

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

البنك الدولي

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية مُمثلة في الدورة:

*الفئة العامة*

جمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية

مؤتمر التُجَّار العالمي

مهندسو العالم

الجمعية الاكتوارية الدولية

الاتحاد الدولي لنقابات العمال

المنظمة الكاميرونية لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

منظمة القرية السويسرية